

## أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2001/2014)

محمد كريغ قروف

كلية العلوم الاقتصادية والنجارية وعلوم النسيير

جامعة العربي بن مهيدي أوج البواقي

karimguerrouf@yahoo.fr

### الملخص:

يمكن القول أن الشرط الأول والرئيسي في نجاح تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التوسعية في الإنفاق العام بالإقتصاد الجزائري غير متوفر بشكل كبير، وهو ما جعل الأثر العام لهذه السياسة على النمو الاقتصادي لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ أن جهاز الإنتاج لم يستطع الإستجابة لتلك الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن البرامج التنموية الممتدة بالفترة (2001/2014)، حيث أن النسبة الأكبر في الواردات خلال فترة الدراسة سجلت على مستوى السلع نصف المصنعة إضافة للتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية، وهذا ما يؤكد أن مشكل الإقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف جانب العرض أي الجهاز الإنتاجي وليس مشكل ضعف في جانب الطلب.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، السياسة الاقتصادية، الطلب الكلي، العرض الكلي، البرامج التنموية.

### Le Résumé:

On peut dire que la première et principale condition du succès du soutien des applications d'expansion de la demande globale des dépenses publiques politique économique algérienne est disponible de façon spectaculaire, ce qui a l'impact global de cette politique sur la croissance économique n'a pas été forte devrait surtout, comme le système de production n'a pas été en mesure de répondre à l'augmentation demande directe et indirecte générée par les programmes de développement de longue période (2001/2014), comme la plus grande proportion des importations au cours de la période d'étude enregistrée au niveau des produits semi-finis et à L'équipement industriel et de la nourriture, et cela confirme que le problème de l'économie algérienne est le problème de la faiblesse de l'offre de tout système de production et n'est pas le problème de la faiblesse du côté de la demande.

**Mots-clés:** dépense publique, croissance économique, Politique économique, demande globale, programmes de développement.

**Abstract:**

It is possible to say that the first and main condition in the success of the policy of supporting the aggregate demand expansion in the public expenditure on the Algerian economy is not widely available, which has made the overall impact of this policy on economic growth not as strong as expected. The direct and indirect demand generated by the development programs (2001/2014), as the largest proportion of imports during the study period recorded at the level of semi-finished goods to Industrial equipment and food, and this confirms that the problem of the Algerian economy is the problem of the weakness of the supply side of any production system and is not the problem of weakness on the demand side.

**key words:** public expenditure, Economic growth, Economic policy, Total demand, Development Programs.

**مقدمة:**

يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام للأداء الاقتصادي لأي سياسة اقتصادية، حيث يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث انه خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمالة والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج. وانطلاقا من ذلك يتبين لنا أن النمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة، ومن هنا تبرز لنا أهميته، إذ أنه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو

الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك.

وقد ساعدت أفكار كينز في انتشار الفكر المالي وبروز السياسة المالية في شكل السياسة الاقتصادية، والتي اعتبرت فيما بعد على أنها أسس ومبادئ لفكر مالي جديد، وركز الفكر المالي على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، بحكم انه وانطلاقاً من مبدأ الطلب يخلق العرض فإن الإنفاق العام وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزاً هاماً للطلب الكلي، الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل أكبر تزيد في الناتج الوطني.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرنامج الضخمة التي أُقرت خلال الفترة 2001/2014، وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009، وكذا البرنامج الخماسي 2010/2014، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

ويكون تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية، فإن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق العام يعتبر عاملاً هاماً في التأثير على الناتج المحلي، ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كمايلي: ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2001/2014 ؟.

## 1. تحليل الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام:

تتفق مختلف النظريات الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام في عملية النمو الاقتصادي، على اعتبار أنه محدد رئيسي من محددات الطلب الكلي، حيث إن المشروعات العامة تعتبر أساساً أولياً لمساهمة كافة القطاعات في النشاط الاقتصادي في الدولة. وعليه، فقد ركزت السياسات الاقتصادية على إعطاء الأولوية إلى هذه القطاعات، من حيث حجم الإنفاق الكلي، بهدف الوصول إلى تحقيق مستوى مناسب من النمو يتناسب مع إمكانيات الدولة ومواردها الاقتصادية.

### 1.1. مفهوم الإنفاق العام:

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للإنفاق العام بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميته وتأثيره على النشاط الاقتصادي، فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواءً من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، ويعتبر أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن استخدام الإنفاق العام كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي. ويُعرف الإنفاق العام عادةً بأنه: " مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة " <sup>1</sup>». كما يعرف كذلك بأنه: " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة " <sup>2</sup>». وتبعاً لمضمون هذه التعاريف فإن الإنفاق العام يبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي: <sup>3</sup>»

### 1.1.1 تدعيم تخصيص الموارد: يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد

عملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تتحدد على إثره مدى كفاءة السياسة

الاقتصادية المطبقة. حيث أن آلية السوق في عملية تخصيصها للموارد تتميز بنوع من عدم الكفاءة، إذ أن ارتفاع حجم الأرباح في المواد الاستهلاكية مثلا قد يدفعها إلى التركيز على إنتاجها ومن ثم الحد من عرض المواد الإنتاجية بشكل ينعكس سلبا على العملية الإنتاجية مستقبلا، ومن ثم فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة سواء عن طريق قطاعها العام أو في شكل إعانات مثلا من شأنه دعم توفير المواد الإنتاجية مما يساعد على استمرار ديناميكية العملية الإنتاجية.

**2.1. 1. إعادة توزيع الدخل:** حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخل بين مختلف فئات المجتمع بشكل يحد من التفاوت الاجتماعي واللاعادلة الاجتماعية، كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من إيجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

**3.1. 1. تدعيم الإستقرار الاقتصادي:** ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية لعديد الإختلالات في النشاط الاقتصادي على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعية.

**1.2. تقسيمات الإنفاق العام:** مع تطور دور الدولة في الاقتصاد وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة، رافق ذلك تطور في الإنفاق العام سواء في حجمه أو في أنواعه، مما زاد بالمقابل من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة

والفعالية في تنفيذها. ويبرز أهم تقسيم للإنفاق العام وفقاً للمعايير الثلاثة التالية: ﴿4﴾

**1.2.1. معيار التكرار والدورية:** وتقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

**أ - النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة في إيراداتها الضريبية وإيراداتها من الأملاك العامة.

**ب - النفقات غير العادية:** وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

**ج - النفقات الجارية:** وتسمى أيضاً بالنفقات التسييرية وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والإعانات، حيث تنسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

**د- النفقات الاستثمارية:** وهي النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعاً لتغيرات القدرة المالية للدولة.

**1.2.2. المعيار الوظيفي:** وتقسم النفقات حسب هذا المعيار تبعاً لوظائف الدولة، كمايلي:

أ - نفقات الخدمات الحكومية العامة: وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإيرادات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

ب - نفقات الخدمات الاجتماعية: وتشمل نفقات التعليم ونفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموماً النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

ج - نفقات الخدمات الاقتصادية: وتتمثل في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الكهرباء والماء.

بالإضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذا نفقات دعم السياحة وعمليات الري والصرف. وتهدف الدولة من خلالها إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج الوطني، وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية على وجه الخصوص نظراً لضعف نشاط القطاع الخاص بها.

**3.2.1 المعيار الإقتصادي:** وتقسّم هنا تبعاً لأثرها على الدخل الوطني، على النحو التالي:

أ - نفقات حقيقية: وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج الوطني، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحة ونفقات

المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل الوطني كونها تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعاً.

**ب - نفقات تحويلية:** وهي نفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل الوطني، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي.

### 3.1 ضوابط تنفيذ وتسيير سياسة الإنفاق العام:

ويحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن جملة من القواعد التي يتم الإستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها، بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا، والتي تتمثل بشكل رئيسي فيمايلي:

**1.3.1 عنصر المنفعة:** ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الإقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الإختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص. ﴿5﴾

**1.2.3 عنصر العقلانية والرشادة الاقتصادية:** ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة

حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله. ﴿6﴾

**3.3. 1. عنصر المرونة:** ويعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة خصوصا بعد تزايد بروز ظاهرة الدورات التجارية في النشاط الإقتصادي، بحيث أنها تشير إلى استجابة النفقات العامة للتغيرات في النشاط الإقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة. ﴿7﴾

**4.3. 1. عنصر الإنتاجية:** ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الإقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الإقتصادي. ﴿8﴾

**5.3. 1. عنصر العدالة:** ويقصد بها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الإستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية. ﴿9﴾

## II. فعالية سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

إن الجدل الدائر حول مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بشكل إيجابي يعتبر انعكاساً واضحاً للجدل القائم حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه، حيث أنه وإلى غاية الثمانينيات من

القرن الماضي فإن النظرية النيوكلاسيكية حول النمو كانت النظرية السائدة آنذاك، لكن ومع ظهور نظرية النمو الداخلي التي تعتبر تحولاً كبيراً وهاماً جداً في نظريات النمو الاقتصادي، برزت الدولة من خلال الإنفاق العام كأداة هامة من أدوات السياسة المالية كعامل رئيسي في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو، لكن تبقى إنتاجية الإنفاق العام بمجمل أنواعه تختلف عن إنتاجية كل نوع منه على حدى لدى الباحثين الاقتصاديين.

## II. 1. إنتاجية الإنفاق العام:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يقاس بصفة عامة بالإنفاق العام بغض النظر عن اختلاف المقاييس بين الاستهلاك العام والاستثمار العام، إلا أن إنتاجية الإنفاق العام تعتبر أمراً بالغ الأهمية ومحل عديد الدراسات الاقتصادية بحكم أنها تبرر إلى حد ما جدوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد قسمت هذه الدراسات إنتاجية الإنفاق العام إلى ثلاثة تقسيمات رئيسية كمايلي:

II. 1. a. 1 استثمارات البنى التحتية: حيث اختلفت الرؤى والتعريفات بشأن استثمارات البنية التحتية، بحسب طبيعتها والغرض منها، والهدف الذي تساهم في تحقيقه، فإما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو تجمع بين الاثنين معاً، ويعرف المفهوم الواسع للبنية التحتية بأنه مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل العامة، وتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكتها،

وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقتها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية. <sup>10</sup>»

وتشير بعض الدراسات إلى أن من بين أهم أسباب انخفاض الإنتاجية في اقتصاديات الدول على إختلاف مستوياتها، هو انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية، وذلك ما أكده كل من "مندل" سنة 1990 و"قرامليش" سنة 1994 من خلال دراسة شملت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سلسلة زمنية بلغت 36 سنة من 1949 إلى 1985، حيث أشار إلى أن مرونة الناتج المحلي إلى رأس المال العام تتراوح ما بين 0,39 و 0,56 <sup>11</sup>»، حيث أن الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية يعتبر أكثر نفعاً، إذ تبلغ مرونة الناتج المحلي إلى الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية 0,16، وأنه خلال الفترة من 1950 إلى 1969 بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي 2,2 % ساهمت البنى التحتية الاقتصادية فيه بمعدل 0,5 %، وهذا ما يبين حسبه أهمية الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية. لأنه علاوة على تأثيره المباشر على الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، فإنه يساهم في تطوير رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات الوسيطة وانتقال عوامل الإنتاج بشكل يساهم في ارتفاع مرونة العرض ومن ثم تحقق أثر زيادة الاستثمار العام.

**II .1. 2 الإنفاق الاستهلاكي:** ويقصد به الاستهلاك النهائي الذي يمثل مجموع السلع والخدمات (مواد غذائية، ملابس، أثاث، نقل...) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة. ويقابله الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط الذي يعرف على أنه مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية (المنتجة أو المستوردة)

المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة. <sup>﴿12﴾</sup> حيث يساهم الاستهلاك العام في رفع الإنتاجية وذلك تبعاً لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار ومدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، ومن ثم فإن إنتاجية الإنفاق الاستهلاكي تتوقف على مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.

**II. 1. 3 الإنفاق العسكري:** يتميز الإنفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد المحلي، وأهمها أنه في كل الحالات فهو لا يعتبر تذبذباً، إذ أن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة ومن ثم دخول جديدة دائمة في الاقتصاد، كما أن الرفع منه يواجه دائماً باستجابة من طرف المنتجين وذلك بحكم أنه قرار سيادي يمثل أمن الدولة. ومن ثم فإن مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترتفع دائماً، كما أن عديد الدراسات تشير إلى أن مضاعف الإنفاق العسكري يرتفع على مضاعف الإنفاق العام. <sup>﴿13﴾</sup>

## **II. 2 علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي:**

إن ما يجمع عليه الاقتصاديون في إطار بحثهم لإيجاد تعريف محدد للنمو الاقتصادي هو صعوبة تحديد هذا المتغير لكونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي تلك ترى بأنه عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى. وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج الوطني. والعكس صحيح، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، انخفضت معدلات النمو في الناتج الوطني. <sup>﴿14﴾</sup>

والنمو الاقتصادي رياضياً هو التغييرات النسبية للناتج المحلي الإجمالي (PIB) بين فترتين (سنتين في العادة). أي: ﴿15﴾

$$g_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} = \frac{\Delta PIB}{PIB_{t-1}}$$

أما النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنها تساوي الفرق بين معدل النمو الاقتصادي (g) ومعدل النمو السكاني (n). أ  $g_{per\ capita} = g - n$  كما يمكن التعبير عن الصيغة السابقة بمايلي:

$$g_{per\ capita} = \frac{PIBPC_t - PIBPC_{t-1}}{PIBPC_{t-1}}$$

حيث تمثل (PIBPC) حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

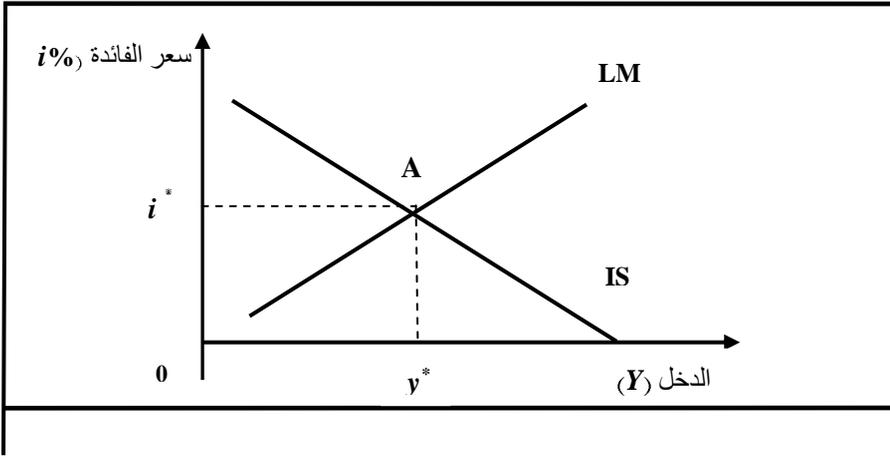
يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي، ولما كان الإنفاق الحكومي يمثل إحدى مكونات هذا الإنفاق فإنه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تتفدها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي، أما الإنفاق التحويلي فيعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى آخر بهدف إحداث التنمية المتوازنة. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع كل من الاستهلاك (C)، الاستثمار (I)، الإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X-M): ﴿16﴾

$$PIB_t = C + I + G + (X - M)$$

إن أية زيادة في الإنفاق العام من الناحية النظرية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يولد زيادة أخرى في الطلب الكلي موزعاً بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم الأسعار، ويتوقف هذا التوزيع على قيود الطاقة الإنتاجية في جانب العرض ومحددات مضاعف المالية العامة في جانب الطلب، وهناك عدة عوامل تتحكم في فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، حيث يتوقع أن يكون مضاعف المالية العامة موجباً في الاقتصادات المغلقة أين يوجد تباطؤ في الطاقة الإنتاجية، كما أن طريقة التمويل قد تحدد أيضاً نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي، وتعتمد سياسة الإنفاق الحكومي بدرجة بالغة على آثار هذا الإنفاق في مزاحمة الإنفاق الخاص، حيث أنه من المرجح أن تزيد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي كلما كان الدين الحكومي أقل. <sup>﴿17﴾</sup>

ويمكن تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي في إطار التحليل التقليدي لمنحنى (IS-LM)، حيث يبين منحنى (IS) مختلف نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عنده توازن سوق السلع، ويتميز هذا المنحنى بميل سالب لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، مما يعني أن توازن السوق يتحقق عند مستوى أعلى من الطلب الكلي والناتج، ويصور منحنى (LM) من الناحية الأخرى نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عندها توازن سوق النقد، وميل هذا المنحنى موجب فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية، ويتعين أن يرتفع مستوى الدخل لكي يظل الطلب على الأرصدة الحقيقية مساوياً للعرض الثابت، وينطوي ذلك على أن الحفاظ على مستوى توازن سوق النقد يتطلب ارتفاع الدخل عند زيادة سعر الفائدة. <sup>﴿18﴾</sup>

شكل رقم (01): منحنى التوازن الاقتصادي العام (منحنى IS- LM).



Source: CH. Biales, modélisation schématique de l'équilibre macro économique, publications de l'université de Lyon, paris, 2005. P 42.

في هذا الشكل يتقاطع المنحنيان (LM) و (IS) في النقطة (A) التي تقابل ناتجاً أو دخلاً توازانياً هو ( $y^*$ ) وسعر فائدة توازني هو ( $i^*$ ). وهي النقطة الوحيدة التي تحقق التوازن في كل من سوق النقود وسوق السلع والخدمات معاً، ومن الواضح أن إنتقال أي من المنحنيين بهذه الجهة أو تلك سيؤدي إلى تغيير وضع التوازن، أي تغيير دخل التوازن وسعر الفائدة التوازني.

## II. 3 أهمية ودور الإنفاق العام في الاقتصاد:

هناك جدل قائم في الأدب الاقتصادي حول أهمية ودور الإنفاق العام في الاقتصاد، حيث يرى البعض أن الإنفاق العام بكل أشكاله، بصرف النظر عما إذا كان إنفاقاً جارياً أو رأسمالي، له أثر سلبي في أداء النمو الاقتصادي. ويستند هذا القول إلى وجهة النظر القائلة إن مركزية اتخاذ القرارات، وعدم وجود حافز للربح، وغياب المنافسة، - وهو ما يتسم به النشاط الحكومي - يجعل النشاط الحكومي دائماً أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص، وبالتالي

فإن أية زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في مجمله.

وعلى النقيض من ذلك، يرى البعض الآخر أنه في معظم الاقتصاديات النامية لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه، ويبقى الجدل الدائر حول ما إذا كان الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص مكملاً للاستثمار العام أم أن الأخير يعتبر طارد للاستثمار الخاص. <sup>19</sup>

إن حجم القطاع العام في اقتصاد ما ينمو مع نمو الدخل، وأن هذه العلاقة ضمنياً ناتجة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وإلى نمو الطلب الكلي الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع العام، وهو ما يؤدي إلى نمو القطاع الحكومي في الاقتصاد. وحسب رأي العديد من الدارسين فإن نمو القطاع العام يعود إلى عدة أسباب أهمها:

أ - إن الطلب على السلع ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر ( الزيادة السكانية في المدن )، وإن ارتفاع معدلات التحضر يؤدي إلى ارتفاع الطلب على البنية التحتية الإجتماعية، كما إن نمو التصنيع سيؤدي إلى إيجاد نمو اقتصادي وعلاقات تعاقدية أكثر تطوراً توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة، ومن ثم إلى توسع القطاع العام.

ب - كلما زاد الدخل في الاقتصاد، ارتفع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة، كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

ج - إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية البعيدة المدى مع ما يصاحبه من تغيرات تقنية سيؤدي إلى ضغوط على الدول وتدخل أكبر في الاقتصاد، مما يترتب عليه آثار مالية على الميزانية. <sup>﴿20﴾</sup>

وعموماً، هناك اتفاق واسع النطاق حول أهمية الإنفاق العام الاستثماري كأداة رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك استناداً للتوجه الداعم لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام باعتباره سبيلاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن الإنفاق العام ليس هو المؤثر الوحيد في النمو الاقتصادي، ففي بعض الدول نجد أن مساهمة القطاع الخاص لا تقل أهمية عن مساهمة القطاع العام، مع الإشارة إلى أن القطاع الخاص يعتمد في الكثير من أنشطته الاقتصادية على المشاريع الممولة من القطاع العام.

وتتفق مختلف النظريات الاقتصادية على أهمية الإنفاق الاستثماري في عملية النمو الاقتصادي، سواء تم النظر إلى هذه العملية من الوجهة الضيقة للنمو الاقتصادي (كما في النظرية النيوكلاسيكية للنمو، أو كما في نظريات النمو الكينزية)، أو من وجهة نظر التنمية كمفهوم واسع لا يقتصر على الجانب المادي للنمو. <sup>﴿21﴾</sup>

إن معرفة الأثر الذي يتركه الإنفاق العام في النمو الاقتصادي يتحدد من خلال التركيز بدقة على الأثر الذي يتركه التراكم الرأسمالي في توسيع الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انعكاس ذلك على زيادة الدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الارتفاع الحاصل في حجم الاستثمار الذي خلق في هذه المرحلة الزمنية الدخل الضروري لإستخدام الطاقة الإنتاجية استخداماً شاملاً سيعجل بنمو الموجودات الرأسمالية، أي سيوسع الطاقة الإنتاجية من جديد بما يفوق المقدار الذي كان سائداً، مما

يتطلب بالضرورة استثمارات جديدة يفوق حجمها حجم استثمارات الفترة الزمنية السابقة. وهذه الاستثمارات هي التي ستخلق في الوقت ذاته الدخل الجديد الضروري لشراء السلع الممكن إنتاجها بصورة متزايدة، وبذلك يتضح أن أثر الاستثمار في كل من حجم الطاقة الإنتاجية، ومستوى الدخل، هو المحور الأساسي الذي تدور حوله نظرية النمو الاقتصادي.

## II. 4 تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الاستثماري اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي:

إن من أكبر التحديات التي تواجه الدولة عند رسم سياستها التنموية هي توزيع نفقاتها الاستثمارية على قطاعات الاقتصاد المختلفة التوزيع الأمثل الذي يضمن تحقيق النمو الاقتصادي. ولما كانت المشروعات الاستثمارية هي الدعامات الرئيسية لهذه القطاعات، فإن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق على هذه المشروعات ذو أهمية بالغة بالنظر إلى ما يتطلبه الإنفاق على هذه المشروعات من مبالغ مالية ضخمة، خاصة في الدول النامية التي تعاني قصوراً شديداً في تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد.

وقد استخدم نموذج هارود-دومار في تقدير حجم الإنفاق الاستثماري اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي معاملاً رأس المال/النتائج. وتشير الدراسات الاقتصادية في هذا المجال إلى أن قيمة المعامل ترتفع في حالة زيادة الاستثمارات الموجهة إلى قطاعات تتميز بارتفاع قيمة معامل رأس المال فيها، كالصناعات الثقيلة والطاقة وقطاعات البنية التحتية، كما تختلف قيمة معامل رأس المال بين المشروعات المختلفة داخل القطاع الواحد تبعاً لحجم الاستثمارات الموجهة إلى كل مشروع. وبالنسبة إلى المشروعات الاستثمارية، فإن معامل رأس المال يكون كبيراً عند بداية عملية التنمية،

نظراً إلى الإنفاق الكبير على هذه المشروعات، ثم يبدأ المعامل في الانخفاض، حيث تبدأ الانعكاسات الإيجابية لهذا الإنفاق الأولي على مجمل المشروعات، فيتم استيعاب الأساليب الفنية الجديدة، ويرتفع مستوى إدارة المشروعات، ويتم تقليص الفاقد في الموارد المستخدمة.»<sup>22</sup>

إن ضرورة تحديد الحد الأمثل للإنفاق على المشروعات الاستثمارية الأساسية كالبنية التحتية، يلزم الدولة على تحديد مستوى تكويناتها الرأسمالية الثابتة التي تركز على المفاضلة بين خياراتها الاقتصادية، بناء على مواردها الاقتصادية المتاحة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من ضخامة الإنفاق على المشروعات الاستثمارية الأساسية، فإن فترة التأخير للإنفاق الاستثماري في هذه المشروعات طويلة، وهي ما يعرف بمعامل رأس/الناتج الذي سبق الإشارة إليه، حيث يتوقف طول هذه الفترة على مستوى تقدم الدولة والسياسة التنموية المتبعة فيها، كما إن الحديث عن تحديد المستوى المناسب من التكوين الرأسمالي لا بد من أن يتطرق إلى آلية التمويل لهذه الاستثمارات. وفي هذا المجال، فإن الدول تتفاوت في مستويات إنفاقها على استثماراتها، كل حسب مواردها وسياستها المالية المتبعة، وبالتالي فإن حجم هذه الموارد يفرض على كل دولة حدوداً للإنفاق.

وقد تنبتهت بعض الدول إلى هذه المشكلة، مما اضطرها إلى إيجاد آليات بديلة تتمثل في مساهمة القطاع الخاص، إما بالتخصيص أو بالمشاركة في هذه المشروعات للتخفيف من الأعباء التي تواجهها الدولة في إنفاقها على هذه المشروعات، أو للتقليل من الآثار السلبية التي قد تتركها في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### III. تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2014/2001):

ارتكزت السياسة الإقتصادية للجزائر بالأساس ابتداء من سنة 1999 على دعم الطلب الكلي، وذلك من خلال التوسع في النفقات العامة، وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2004/2001)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو بالفترة (2009/2005)، والبرنامج الخماسي الممتد بالفترة (2014/2010).

إن الهدف من هذه البرامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط المترامنة مع فترة تطبيقها لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية، إلا أن ما يهم هذه الدراسة هو مدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الجزائري، باعتبارها برامج عاكسة للسياسة الانتعاش المنتهجة من قبل الدولة وبالأخص والبرنامج الخماسي الأخير.

ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة وابتعدت عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب؛ على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد أية مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرية القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز، كما أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر، حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات، والذي تم استخدام موارده

من أجل تخفيض الدين الخارجي، والنتيجة انخفاض في الدين الخارجي وارتفاع احتياطات الصرف وهي تغطي سنتين من الواردات. ﴿23﴾

إن الملاحظ حول مضمون البرنامجين السابقين، هو وجود تكامل بينهما أي يكمل احدهما الآخر، إذ يمكن أن نصف هذه الفترة (2009/2001) بفترة الإنعاش وضمن ديمومة النمو الاقتصادي والتنمية. إلا أنه وبتغير السعر المرجعي في قانون المالية من 19 دولار إلى 37 دولار لبرميل البترول. وبالتصديق على قانون المالية لسنة 2011 دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ، وهو برنامج خماسي إمتد عبر الفترة (2014/2010) ويعنى بالاستثمار في الموارد البشرية.

### 1.iii مضمون برنامج التنمية الخماسي (2014/2010):

وهو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي. وقد رُصد له غلاف مالي يقدر بمبلغ 286 مليار دولار، وقد خُصصَ هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 %، وكذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، ومواصلة تطوير البني التحتية وفك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، كما خصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة

العمومية. بالإضافة إلى تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتقرير بناء 11 ميناء<sup>24</sup>. وقد تم إدراج مجموعة من الأهداف الرئيسية والمهمة لهذا البرنامج الخماسي، والمتوقعة منها تحقيق آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية على الاقتصاد الوطني والحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة، ومن أهمها:

- التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد، والاستجابة لتطلعات الأفراد.
- فك العزلة وتحسين أمن الطرقات، وكذا تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والإنجاز.
- تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد ودعم المكانة الجيو إستراتيجية للجزائر.
- المساهمة في خلق مناصب الشغل، حيث تم توقع توفير 900.000 منصب شغل.
- المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري، تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الإقتصادي.
- المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة واجتماعية واقتصادية مستقبلية، جالبة للاستقرار والازدهار.

إن سياسة الإنعاش التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقت مع المخططات الاقتصادية والبرامج تنموية الثلاث، تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات، والهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة.

وهناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء، وكذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق نمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية. إن هذه التحديات ماهي إلا دفعة جديدة لمجموعة من الإصلاحات والسياسات التي يجب إتباعها، والتي يجب أن تمس جميع القطاعات الإستراتيجية الكبرى، من محروقات وغاز والصناعات الكيماوية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات المالية، النقل الجوي والبحري، البناء والمنشآت القاعدية، تحليه المياه السياحة، كل هذه القطاعات يجب تغطيتها وتفعيلها، والجزائر انطلقت بحزم في تبني سياسة تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي المستديم وتقليص السليبات التي مازالت عالقة، وعلى هذا الأساس تم وضع مرتكزات لتحقيق التنمية المنشودة وضمان استمرار معدل النمو وتحسينه، إلا أن السؤال المطروح هنا هو مدى إنعكاس توجهات هذه السياسة الاقتصادية على أداء الإقتصاد الجزائري من خلال نتائج البرامج التنموية المنجزة. وبصيغة أخرى ما مدى مساهمة هذه السياسة بشكل عام في تحقيق نمو اقتصادي معتبر، وهو أول شرط لتحقيق الاستقرار في الإقتصاد الكلي اللازم للتنمية؟.

#### IV. تحليل تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/2001):

يعتبر فهم النمو الاقتصادي وتطوره أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاديميين وصانعي القرار على حد سواء. وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو، موازاة مع أهداف اجتماعية

واقتصادية أخرى. كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية، وبخاصة في الدول النامية، إلى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة.

ويقع النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي، وبات الاقتصاديون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل، وأصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد محددات هذا النمو الاقتصادي. ولا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيرا في تحديدها لمفهوم النمو، وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى. وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج الوطني. والعكس صحيح، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، انخفضت معدلات النمو في الناتج الوطني.<sup>25</sup>

وقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة إيجابيا على الوضع النقدي والمالي عموماً، خاصة في بداية العشرية الأولى للألفية الثالثة، حيث تم تسجيل انتعاش معتبر في النمو الاقتصادي، مما ساهم في تحسن الكثير من المؤشرات الاقتصادية كاستقرار نسبي في معدل نمو الكتلة النقدية، وإنخفاض معدل التضخم الذي بلغ 2,6 % سنة 2003. بالإضافة إلى انخفاض نسب الفائدة إلى ما بين 6,5-9 %، بعد أن كان يمثل ما نسبته 8 % إلى 10 % سنة 2002.<sup>26</sup> إلا أن هذا التوافق لم يدم لفترات طويلة حيث شهدت السنوات اللاحقة إختلالات واضحة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

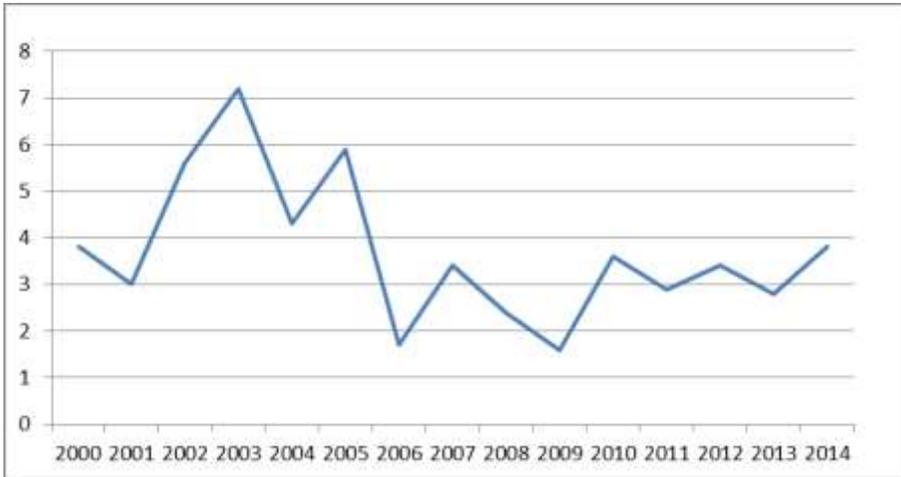
الجدول رقم (01): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالفترة  
(2014/2000)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
3,4	1,7	5,9	4,3	7,2	5,6	3,0	3,8	النمو (%)
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
	3,8	2,8	3,4	2,9	3,6	1,6	2,4	النمو (%)

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: [www.dgppmf.gov.dz](http://www.dgppmf.gov.dz), Consulté le 21/07/2017.

ويمكن الاستعانة بالرسم البياني التالي لتحليل أكثر وضوح لتطورات معدلات النمو.

شكل رقم (02): تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالفترة  
(2014/2000)



المصدر: من إعداد الباحث.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهداف السياسة الاقتصادية بالجزائر، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 4,78 %، وقد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال نفس الفترة حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1 % كمتوسط سنوي. <sup>﴿27﴾</sup>

والملاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسناً ملحوظاً خلال فترة الإنعاش، إذ وصلت إلى 7,2 % سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5,9 % سنة 2004، وذلك يرجع إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات كما أشرنا سابقاً، والتي ارتفعت بحوالي 10,4 %، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسناً متواضعاً بنفس الفترة قدرت بمعدل 1,2 %.

أما الفترة التي تضمنت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، فقد شهدت تذبذباً في معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة، إذ توجد عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد الوطني، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسناً ملحوظاً وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بمعدل 10,5 %، وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية. أما الفترة التي تضمنت البرنامج الخماسي

2010/2014، فقد واصلت معدلات النمو تذبذباتها، حيث بلغت نسبته 2,8 % في نهاية سنة 2013.

وبالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية، كما أن منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة اقتصادية توسعية. فالمؤكد أن الهدف النهائي لأية سياسة الاقتصادية يتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والحد من تأثير الصدمات الخارجية، غير أن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي بإمكانه إعطاء فاعلية أكبر لهذه السياسة.

**V. إنعكاس سياسة الإنفاق التوسعية على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2014/2001):**

يمكن توضيح هذه الإنعكاسات من خلال تحليلنا لتطورات النمو الاقتصادي والإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي لهذه الفترة والمبينة في معطيات الجدول التالي:

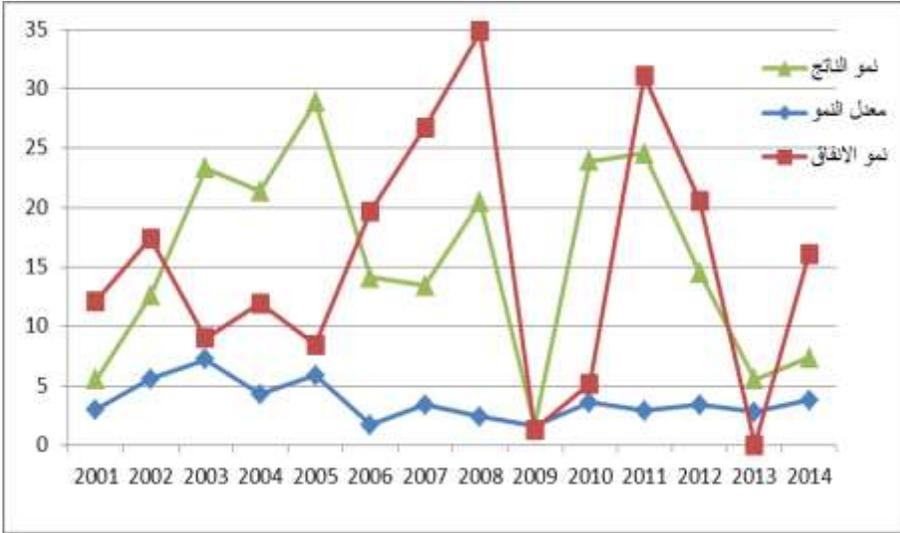
الجدول رقم (2): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر بالفترة (2014/2001).

النمو الاقتصادي (%)	نمو الإنفاق العام (%)	الإنفاق (10 <sup>6</sup> دج)	نمو PIB (%)	PIB (10 <sup>6</sup> دج)	السنة
3,0	12.13	1321,0	02.51	4227.10	2001
5,6	17.38	1550,6	06.99	4522.80	2002
7,2	09.00	1690,2	16.13	5252.30	2003
4,3	11.92	1891,8	17.07	6149.10	2004
5,9	08.46	2052,0	22.97	7562.00	2005
1,7	19.68	2453,0	12.42	8501.60	2006
3,4	26.72	3108,6	10.01	9352.90	2007
2,4	34.82	4191,1	18.07	11043.70	2008
1,6	01.32	4246,3	- 09.74	9968.00	2009
3,6	05.19	4466,9	20.30	11991.6	2010
2,9	31.04	5853,6	21.65	14588.5	2011
3,4	20.57	7058,2	11.10	16208.7	2012
2,8	- 14.65	6024,1	02.72	16650.2	2013
3,8	16.13	6995,8	03.55	17242.5	2014

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Depuis le Site Web: [www.dgppmf.gov.dz](http://www.dgppmf.gov.dz), Consulté le 21/07/2017.

بالرغم من قناعتنا بأن الغاية من النمو الاقتصادي ليست زيادة الناتج الوطني الحقيقي فقط، وإنما تحسين حالة السكان في إشباع حاجاتهم المتعددة، إلا أننا في بحثنا هذا نعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي. أي أن الاقتصاد الوطني يعتبر في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية الحالية أكبر من الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية السابقة.

الجدول رقم (2): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر بالفترة (2014/2001).



المصدر: من إعداد الباحث.

إن الملاحظ من الجدول والشكل البياني السابق، هو المبالغ الكبيرة للنفقات العامة، حيث نجد أن متوسط معدل نمو هذه الأخيرة ضمن الفترة (2014/2001) بلغ ما يقارب 11.12 %، في حين بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس الفترة نسبة 14.2 %، وهي كلها نسب معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة للنفقات العامة والتي ساهمت في ارتفاعها الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين والعمال، فعلى سبيل المثال بلغت كتلة الأجور المرصودة لصالح العمال والموظفين بعنوان سنة 2012 ما قيمته 2850 مليار دج، وهو ما يدل على أن أجور الموظفين تشكل لوحدها ما نسبته 61.84 % من نفقات التسيير لسنة 2012.

كما تتضح العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت هذه البرامج الإنفاقية بالجزائر في تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي قدر بـ 5.02 %، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004/2001 في تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات قدر بـ 05.50 % ومعدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدر بـ 10.67 %، فبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً حيث انتقل من 3 % سنة 2001 إلى 7.2 % سنة 2003، وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة. وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقتة، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 06.60 % خلال الفترة 2009/2005، أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة 2004/2001 من قبل مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام. إلا أن ذلك راجع أساساً إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيماً على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلاً مع قطاع الصناعة والزراعة، وهذا التأثير الشديد نسبياً لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمراً منطقياً، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر.

ويبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعاً نسبياً مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب

البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ تراوح معدله بين أدنى نسبة له والمقدرة بـ 4.70 % في 2005 وأعلى نسبة له والمقدرة بـ 9.30 % في 2009، وبمتوسط 6.10 % للفترة 2009/2001، وبلغ نسبة 6.4 % في سنة 2013، وبذلك يمكن القول مبدئياً، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذباً كبيراً. ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دوراً حاسماً في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول إنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج ( بمعدل نمو متوسط 8.0 %)، إضافة إلى قطاع الفلاحة ( بمعدل نمو متوسط 6.40 %)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به، وكذا قطاع الخدمات ( بمعدل نمو متوسط 6.30 %)، وذلك خلال الفترة 2009/2001. ﴿28﴾

وبالرغم من هذا التحسن، فإن هذا النمو يبقى هشاً، ولا يعول عليه كثيراً في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.60 %، وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبياً، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلاً عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى

اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدرا للرقى التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع.<sup>29</sup>

إن الملاحظ للنتائج المحققة يحكم بإيجابية وفعالية هذه السياسة الكينزية التوسعية المدعمة للطلب الكلي في التأثير الإيجابي على معدلات النمو، لكن الملاحظ لهذه النتائج مقارنة مع ما أنفق من مبالغ من جهة وما تسرب إلى القطاع الخارجي من جهة أخرى يجزم بمحدودية هذه السياسة ونقص فعاليتها، إذ أن حجم الواردات تزايد خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي من 9.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 17.9 مليار دولار سنة 2004، كما تزايد خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 37.9 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أنه خلال فترة تنفيذ البرنامجين من 2001 إلى 2009 تزايدت الواردات بنسبة 300 %<sup>30</sup>، وهو ما يعني كذلك أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن البرنامجين قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الإستيراد ولم يتم تلبيتها من طرف جهاز الإنتاج المحلي، وهو ما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج والعمالة والمداخيل، أي أنه لو تم تلبية تلك الزيادة في الطلب أو على الأقل جزء كبير منها محلياً لشهدت معدلات النمو ارتفاعاً أكبر ومعدلات البطالة انخفاضاً أكبر.

كما أن الأثر العام لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للنتاج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبياً، بقي هشاً، باعتباره منشطاً إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية خاصة؛ وأن مساهمة قطاع

الصناعة الذي يعد الأساس لكل نمو اقتصادي حقيقي ودائم في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة.

وعليه فإنه يمكن القول أن الشرط الأول والرئيسي في نجاح تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التوسعية في الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري غير متوفر بشكل كبير، إذ أن جهاز الإنتاج لم يستطع الإستجابة لتلك الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن البرنامجين ولا شك في أنه لن يستطيع مواكبة الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة التي سيولدها البرنامج الخماسي الجاري (2014/2010)، حيث أن النسبة الأكبر في الواردات خلال الفترة (2009/2001) سجلت على مستوى السلع نصف المصنعة التي تزايدت من 1.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.5 مليار دولار سنة 2009، إضافة للتجهيزات الصناعية التي تزايدت خلال نفس الفترة من 3.2 مليار دولار إلى 14.3 مليار دولار، والمواد الغذائية من 2.3 مليار دولار إلى 7.3 مليار دولار، وهذا ما يؤكد أن مشكل الإقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف جانب العرض أي الجهاز الإنتاجي وليس مشكل ضعف في جانب الطلب.

### الخاتمة:

إن النتائج الاقتصادية المتواضعة نسبيا للاقتصاد الجزائري والمحقة بفترة الدراسة (2014/2001)، مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن السياسة الاقتصادية التوسعية في الجزائر والمعتمدة في تنفيذها على زيادة الإنفاق العام، تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاء هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية

الشاملة للبلاد، ويسمح بتنوع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (التمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها )، لا يزال بعيد المنال. وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الإختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. كما أن البيئة المؤسسية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا ( المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق ) تشجع أكثر على البحث عن مصادر الربح، بدلاً من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة.

فعلى العكس تماما مما كان متوقعا، انتهى الوضع إلى ارتفاع قياسي في الاعتماد على صادرات النفط التي ارتفعت من 92 %، قبل سنة 2001، إلى 98 % خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة 2012، حيث لا تصدر الجزائر خارج النفط سوى 2 % من مجموع صادراتها، خاصة أن الوفرة المالية التي تمتعت بها الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط شجعت على الاستيراد والتوجه إلى اقتصاد الحاويات. وتبرز هذه الأرقام الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ 2001 وضعف التخطيط والاستشراف وحالة التخبط الاقتصادي في القرارات، وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثير سريعا بأي هزات في الأسواق الدولية وغارقة في مستتقع النفط وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر في العالم. ويمثل هذا، أكبر تهديد للأمن والسلم

الاجتماعي للجزائر، ويبرز أيضا حاجة الجزائر إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية.

### الهوامش والإحالات:

﴿1﴾ — باهر محمد عتلم، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص 71.

﴿2﴾ — فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 89.

﴿3﴾ - François Escalle, maitriser les finances publiques: pourquoi, comment ?, Edition economica, 2005, p 205.

﴿4﴾ — سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 55، 51.

﴿5﴾ — نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 40.

﴿6﴾ — سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 53.

﴿7﴾ — فلح حسين خلف، مرجع سابق، ص 116.

﴿8﴾ — فلح حسين خلف، نفس المرجع، ص 117.

﴿9﴾ — كريم بوددخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009/2001، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009. ص 47.

﴿10﴾ — رشدي عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006. ص 45.

﴿11﴾ — كريم بوددخ، مرجع سابق، ص 172.

﴿12﴾ — قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ترجمة: عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002. ص 64، 65.

- ﴿13﴾ — إسرائء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2012. ص 16.
- ﴿14﴾ — عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 371
- ﴿15﴾ — هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 73.
- ﴿16﴾ — بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، 2006، ص 451.
- ﴿17﴾ — ماجدة قنديل، الآثار الناجمة عن صدمات الإنفاق الحكومي في الدول النامية، دراسات أوكسفورد للتنمية، المجلد 33، رقم 2، 2005، ص 2.
- ﴿18﴾ — سمير خوري، سياسة المالية العامة وإدارة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998، ص 2.
- ﴿19﴾ — ونيس فرج عبد العال، أثر الإنفاق الحكومي على النمو في مصر، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، القاهرة، العددان 4/3، 2006، ص 43، 44.
- ﴿20﴾ — حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فافنر، مجلة جامعة الملك سعود للاقتصاد والإدارة، العدد 1، 2002، ص 136.
- ﴿21﴾ — محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص 116.
- (22) - Fodil hassam, chronique de l'économie algérienne: vingt ans de réformes libérales, l'économiste d'Algérie, Algérie, p 61.
- (23) - Daniel solano, Algérie construire l'avenir, le MOCI, N 1706, 9-6-2005, P 7-10.
- ﴿24﴾ — وزارة الأشغال العمومية الجزائرية، تقرير حول خطة عمل وبرنامج قطاع الأشغال العمومية، نوفمبر 2009، ص 13.
- ﴿25﴾ — عبد الوهاب أمين، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 371.

- ﴿26﴾ — المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الجزائر، ص 28.
- (27) - world Bank: a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007, p 4.
- ﴿28﴾ — محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 153.
- (29) - M.Bellataf, Economie du Développement, OPU, Alger, 2010, P17.
- ﴿30﴾ — كريم بودخدخ، مرجع سابق. ص 332.